المجلة الجزائرية للدراسات العثمانية والبحر المتوسط
المجلد: 3 العدد: 1 ص ص 8-36
ر ت م د (ISSN) : 2800-1184
تاريخ الإرسال (2023/05/28) تاريخ القبول (2023/06/15) تاريخ النشر(2023/06/30)

إسهام العثمانيين في أوقاف الجامع الأعظم بالجزائر مظهر من مظاهر التعايش بين المذهبين الحنفي و المالكي

The Contribution of Ottomans in the Endowments of The Great Mosque of Algiers: A manifestation of coexistence between the Hanafi and Maliki Schools

عمريوي فهيمة♦
جامعة الجيلالي بونعامة -خميس مليانة-
البريد الإلكتروني : f.amrioui@univ-dbkm.dz

ملخص:

تتناول هذه الدراسة إسهام العثمانيين في أوقاف الجامع الأعظم بالجزائر المالكي المذهب، و الذي يعد ثاني مؤسسة وقفية من حيث مداخيله و عائداته المُحبسة. و اعتمادا على توظيف و استغلال و تحليل عينة من وثائق المحكمة الشرعية سنُعرف بالجامع الأعظم، و الواقفين عليه من جيش و دايات و موظفين إداريين مع تحديد طبيعة الأملاك الموقوفة، و أماكن تمركزها بمدينة الجزائر، و إبراز التطور الحاصل في أوقاف العثمانيين لصالح الجامع الأعظم. كما نبرز سياستهم الدينية و مدى التعايش بين المذهبين الحنفي و المالكي في الفترة العثمانية.

الكلمات المفتاحية:
العثمانيون ؛ الجامع الأعظم ؛ الأوقاف ؛ مدينة الجزائر ؛ التعايش المذهبي.

Abstract:

The present paper studies the contribution of the Ottomans to the endowment of the Great Mosque of Algiers, of the Maliki school; the second endowment institution regarding incomes and locked-in returns. The study is based on the employment, exploitation and analysis of a sample of the documents of the Sharia court.

♦المؤلفة المرسلة

We will present the Great Mosque and those who endowed it from the army, the deys and administrative staff. We will determinate the nature of the endowed properties, and their location in Algiers, highlighting the development that took place in the endowments of the Ottomans in favor of the Great Mosque. We also highlight their religious policy in Algeria and the extent of coexistence between the Hanafi and Maliki schools of thought during the Ottoman period.

Keywords:
Ottomans; The Great Mosque; Endowments; Algiers; Coexistence between Schools.

مقدمة:

نتج عن ارتباط الجزائر بالباب العالي عام 1519 تحولات عميقة شملت شتى المجالات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، فقد عرفت التركيبة السكانية مثلا تغيرات واضحة إذ أصبحت تتميز بتنوع أجناسها و تعددها، و لعل أهم هذه العناصر فئة الأتراك العثمانيين التي تصدرت الهرم الاجتماعي و أخذت مقاليد الحكم فأصبحت المؤسسة السياسية و العسكرية تركية - عثمانية.

أجمعت معظم الكتابات الغربية على أن نشاط العثمانيين سواء كانوا عسكريين أو سياسيين انحصر في حفظ الأمن في الإيالة و جمع الضرائب و قمع التمردات المحلية، ورد الحملات الخارجية، و هي بذلك تصور الجيش على أنه أداة حكم و حرب فقط، غير أن وثائق المحكمة الشرعية، المحفوظة بمركز الأرشيف الوطني تتضمن معطيات هامة عن الحياة اليومية للإنكشاري منها: امتلاك العقارات و التصرف فيها بشتى أنواع التصرفات المتعامل بها كالبيع و الشراء و الهبة و الكراء و الوقف و الزواج و الطلاق و غيرها... حاولنا من خلال توظيف و استغلال و تحليل عينة من وثائق المحكمة الشرعية[1]، إضافة إلى سجل آخر يحمل رقم 81 و هو مصنف ضمن رصيد بيت المال و البايلك[2]. رصد بعض ملامح الحياة الاجتماعية

[1] سترد مختصرة على الشكل التالي أ. و.ج، و.م.ش، ع، و. أي الأرشيف الوطني الجزائري، وثائق المحاكم الشرعية، العلبة، الوثيقة.

[2] سترد مختصرة على الشكل التالي أ. و.ج، ب.م، ع، س. أي الأرشيف الوطني الجزائري، البايلك و

للعثمانيين بالتعرض إلى إسهامهم في الأوقاف الموجهة للجامع الأعظم، و عليه فإن البحث يطرح إشكالية تتمثل أساسا في مدى إسهام العثمانيين في الأوقاف لصالح الجامع الأعظم، و الانتماء الاجتماعي للواقفون، و طبيعة العقارات التي أوقفوها و أماكن تمركزها، ثم الدوافع التي جعلت العثمانيون يوقفون لصالح مسجد مالكي المذهب.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى اهتمام العثمانيون بالأعمال الخيرية من جهة، و السياسة الدينية التي اتبعوها في حكم الجزائر من جهة أخرى.

1. تعريف الجامع الأعظم

تميزت مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني بكثرة المساجد الموجودة بها منها 14 مسجداً تابعا للمذهب الحنفي، أما المساجد المالكية فقد فاق عددها 89 مسجدا[3]، و لعل أهمها الجامع الأعظم الذي يرجع تاريخه حسب الكتابة الموجودة على منبره إلى رجب 409هـ/1018م، كما وجدت كتابة أخرى على إحدى جدرانه ورد فيها أن أبو تاشفين أتم بناء منارة الجامع الأعظم عام 723هـ- 1324م[4]. لفت الجامع الأعظم انتباه بعض من زاروا الجزائر أو مروا عليها، فقد وصفه حسن الوزان سنة 922هـ/1515م بأنه "... جامع ممتاز في غاية الكبر على شاطئ البحر..." [5]، و ذكره التمجروتي بقوله : "...فيها مسجد الجامع واسع إمامه مالكي المذهب..."[6].

يقع الجامع الكبير بالمنطقة السفلى المحاذية للبحر أي الوطى[7]، حيث يمتد من

المال، العلبة، السجل.

[3]**AUMERAT (M. M.)** : « La propriété urbaine à Alger », *Revue Africaine*, N°41, 1897, p. 372.

[4]**DEVOULX (Albert)**: *Les édifices religieux de l'ancien Alger*, Alger, typographie Bastide, 1870, p. 94.

[5]**الوزان (حسن)**: *وصف إفريقيا*، ترجمة محمد حجي و محمد الأخضر، ط2،بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1989، ص37.

[6]**التمجروتي (علي إبن محمد)**: *النفحة المسكية في السفارة التركية*، تقديم و تعليق سليمان الصيد، تونس، دار بوسلامة للطباعة و النشر و التوزيع، ص 90.

[7]تمثل المنطقة السفلى الجزء الرئيسي في المدينة حيث تجمعت الأجهزة السياسية و الإدارية و العسكرية و الاقتصادية من ثكنات و مساجد و أسواق و قصر الجنينة و دار السكة و مؤسسة بيت

الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي و من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، و قبلته بالجنوب الشرقي و هو قائم على شاطئ متصل بالبحر[8]، و في الواجهة الجنوبية الغربية تُوجد ملحقة تابعة له تُعرف بالجنينة و تشتمل على ساحة و مباني يشغلها المفتي و أعوان المسجد، و تحتوي واجهته الشمالية الشرقية على مصلى مُخصص للصلاة على الأموات و غُرف يشغلها المؤذنون و باقي الموظفين إضافة إلى مراحيض و عيون للوضوء، و ساحة كبيرة مُثبت عليها بطارية بها أربعة مدافع تم استعمالها للدفاع عن المدينة[9].

يحتوي الجامع الأعظم على تسعة أبواب، تقع خَمسة منها في الواجهة الشمالية الغربية و هي باب الجنينة، و باب البواقل و الثالث استحدثه الفرنسيون لوجود الأشغال بالمكان، و يُعرف الباب الرابع بالفوارة، و الخامس بباب الصومعة، و في الواجهة الجنوبية الشرقية يوجد بابان تَنفتح واحدة على باب البواقل و الأخرى على باب الصومعة اللذان ينفتحان بدورهما على رواق مستدير يستعمل لأغراض دفاعية، و في أسفله توجد دكاكين يستغلها البايلك لحاجات البحرية. و تحتوي الواجهة الشمالية الشرقية على بابان أيضًا تُعرف واحدة بباب الجنائز، و الأخرى بباب الطحطاحة لانفتاحها على ساحة كبيرة موجودة بها عدد من المدافع، و يختلف داخله عن بقية المساجد باحتوائه على 72 عموداً مكونًا من الحجارة و الآجر المملوء مُغطى بطبقة من الجَبس و الجير و ينفصل كل عمود عن الأخر بـ 3.40 مترا[10].

عَرف الجامع الأعظم خلال الفترة العثمانية نشاطا قضائيا و دينيا و تعليميا و اجتماعيا و سياسيا هاما غطى أنشطة كل الجوامع الأخرى التي بناها الولاة العثمانيون أنفسهم أمثال الجامع الجديد و جامع القصبة و جامع كجاوة...[11]، فمنذ

المال... أنظر:

RAYMOND (André): « Le centre d'Alger en 1830 », *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, n°31, Septembre 1981, pp. 73-74.

[8] **الجيلالي (عبد الرحمن)**: "الجامع الكبير بمدينة الجزائر معماريا و تاريخيا"، *مجلة الأصالة*، العدد 8، الجزائر، 1972، ص116.

[9] **DEVOULX (Albert)**: *op. cit.*, pp. 96-97.

[10] *Ibid.*, p. 97.

[11] **التميمي (عبد الجليل)**: "وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم"، *المجلة التاريخية*

الثمانينات من القرن السابع عشر ميلادي أصبح مقر للمجلس العلمي[12] الذي هو بمثابة محكمة استئناف أو ديوان للمظالم توكل إليه مهمة الفصل في الخلافات و النزعات التي عجز القاضي عن حلها[13]. كما أشرف على أمور العبادات و الصلاة، و تميز بتنوع و نوعية الدروس التي كانت تقدم فيه مثل النحو و الصرف و العروض و الحساب و الأصول و البيان، و قد قدمها علماء أجلاء و مدرسين أكفاء منهم الشيخ العلامة محمد بن علي محمد بن الشريف الزهار، و الشيخ علي بن مبارك المتوفى سنة 1631م، و ابنه الشيخ محي الدين المتوفى سنة 1648م[14].

كما كان منبرا للسياسة و كرسيا للمعارضة في نهاية الحكم العثماني و بداية الاحتلال الفرنسي، حيث كانت أخبار المعارك البحرية و الانتصارات على المسيحية تقرأ من على منبر الجامع الأعظم[15]. و خلال ثلاثة عشر سنة الأولى التي عقبت الاحتلال لم يطرأ أي تغيير على النظام الداخلي للجامع الأعظم[16]، إلى غاية 23 مارس 1843م حين أصدر الجنرال بيجو (Bugeaud) قرارين رسميين يقضيان بضم مؤسسات الوقف إلى أملاك الدولة (الدومين)، و إدخال اللغة الفرنسية في المدارس

المغاربية، العدد 05، 1980، ص 157.

[12] تفيض وثائق المحاكم الشرعية بالقضايا المرفوعة للمجلس العلمي خاصة ما تعلق منها بقضايا الوقف، و من المعطيات الواردة في هذا النوع من العقود تشكيلة المجلس و هم ممثلي الهيئة الدينية المكونة من المفتيين الحنفي و المالكي، و القاضيين الحنفي و المالكي، و عنصر من الجيش الإنكشاري برتبة الأياباشي الذي يعتبر ممثل للسلطة، و هذا ما جعله يتمتع بهيبة و مكانة لدى السكان، كما يحضره أمناء أو معلمين من البنائين - أهل الخبرة كما وصفتهم العقود- و هم ليسوا بأعضاء قانونيين بل يعتمد عليهم فقط في تحديد قيمة العقار و إبداء رأيهم بشأنه.

[13] **غطاس (عائشة)**: *الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، مقاربة اجتماعية، اقتصادية*، الجزائر، منشورات ANEP، 2007، ص 78.

[14] عن الدور الديني التعليمي للجامع الأعظم و العلماء الذين تخرجوا و تولوا وظائف به أنظر: **بوحمشوش (نعيمة)**: *الجامع الأعظم بمدينة الجزائر خلال القرنيين الثامن عشر و التاسع عشر ميلادي من خلال وثائق الأوقاف*، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2013- 2014، ص ص 80-103.

[15] **الجيلالي (عبد الرحمن)**: "مدى مساهمة الجامع الكبير في الأحداث الدينية و الثقافية و القضائية في مدينة الجزائر خلال نهاية العهد التركي"، *حقائق مدينة الجزائر*، عدد 18، 1884، ص 28.

[16] **DEVOULX (Albert)**: *op. cit.*, p. 123.

القرآنية، و في نفس السنة تم إقالة المفتي مصطفى بن الكبابطي[17] من منصبه و نقله إلى فرنسا تمهيدا لنفيه إلى الإسكندرية، و ذلك بعد اتهامه من قبل السلطات الفرنسية بتحريض الأهالي على المقاومة[18]. و اغتنمت فرنسا هذه الفرصة و أصدرت قرار 4 جوان 1843م القاضي بإخضاع الأوقاف و الموظفين بالجامع الأعظم للتنظيمات الفرنسية[19].

2. مؤسسةأوقاف الجامع الأعظم

تحتل مؤسسة الجامع الأعظم المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد مؤسسة الحرمين الشريفين، و تعود أولى عقود التحبيس الخاصة بالجامع الأعظم إلى سنة 947 هـ/1541م و بذلك يمكن القول أن هذه المؤسسة ظهرت في النصف الأول من القرن السادس عشر[20]، و قد تميزت بكثرة مداخيلها حيث وصل دخلها السنوي عام 1830 إلى 43222.70 فرنك تدرها 1558 وقفا[21]، مما جعلها تُؤمن أرباحا عالية و مردوداً وافراً رغم كثرة المصاريف المخصصة لصيانة المسجد و العقارات التابعة له، و كذا شراء ما يحتاجه المسجد من حصائر و زيت و مختلف النفقات الأخرى، و من مردود تلك الوقفيات تم إنشاء زاوية تعرف بزاوية الجامع الكبير تم بناؤها حوالي 1039هـ/1629-1630، و ذلك في عهد المفتي سيدي سعيد بن الحاج إبراهيم، و قد

---

[17] ولد مصطفى بن الكبابطي بمدينة الجزائر عام 1189هـ/1775، و هو من أصول أندلسية، و تتلمذ على يد عدة شيوخ منهم: علي بن عبد القادر المعروف بابن الأمين، و علي المنجلاتي... و من شيوخه بالإسكندرية الشيخ محمد الرضوي البجاري، و قد تولى عدة وظائف في القضاء و الفتوى و التدريس في الجزائر و الإسكندرية، و في هذه الأخيرة اشتهر برواية الحديث... عن حياة ابن الكبابطي أنظر: **سعد الله (أبو القاسم)**: *أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر*، ج2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص ص 11-35.

[18] نفسه، ص ص 20-22.

[19] **DEVOULX (Albert)**: *op. cit.*, p. 123.

[20] **بوحمشوش (نعيمة)**: "مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر"، مقال منشور في *الدولة الجزائرية الحديثة و مؤسساتها* سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 2007/1954، ص ص 280-281.

[21] **سعيدوني (ناصر الدين)**: "موظفو مؤسسة الأوقاف بالجزائر في أواخر العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف الجزائري"، *المجلة التاريخية المغربية*، العدد 57-58، 1990، ص 176.

وجد بها مسجد بدون منارة و مدرسة و زاوية التي تعتبر مأوى للعلماء الفقراء و تتألف من طابقين بهما غرف للإيواء، و دورات للمياه و عيون و أماكن للوضوء، و عدة أماكن للقائمين على الزاوية[22].

خضعت مؤسسة الجامع الأعظم إلى نظام محكم حيث سُيرت من طرف مجموعة من الموظفين يتصدرهم المفتي المالكي الذي كان يمارس مهام الإمام الخطيب أثناء صلاة الجمعة و العيدين، و من موظفيه حامل بندقية المفتي و محضر المفتي، كما تولى تسييره ثلاث وكلاء واحد منهم مكلف بتسيير أوقاف المسجد بشكل عام مع خضوعه المباشر لأوامر المفتي المالكي، الذي يعد الوكيل الرئيسي على هاته الوقفيات من حيث المداخيل و المصاريف، و الوكيل الثاني يتولى الإشراف على أوقاف المؤذنين. أما الوكيل الثالث، فهو مكلف بأوقاف الحزابين. و كل وكيل كان يمارس مهامه بشكل مستقل عن الآخر، كما وُجد عدد من الموظفين القائمين على الشؤون التعليمية و الدينية و هم: 19 أستاذا و 18 مؤذنا و 8 حزابيين، أي الذين يتلون القرآن الكريم، و البعض الآخر كان مكلف بشؤون النظافة و الصيانة هم: 8 يقومون تنظيف المسجد و 3 آخرين يتولون مهمة الجنازة بالمسجد[23].

3. إسهام الجيش الإنكشاري في أوقاف الجامع الأعظم:

شهدت الجزائر منذ ارتباطها بالباب العالي عام 1519م توافد عناصر من الجيش الإنكشاري، كانت أولها القوة العسكرية التي أرسلها السلطان سليم الأول عام 1520م، و ذلك بناء على طلب الوفد الجزائري الذي ترأسه أبي العباس أحمد بن القاضي[24]، و بلغ عددهم 6000 جندي منهم 2000 مدربين و متمرسين على القتال و 4000 متطوع مسلحين بالبنادق[25]، و بعد هذه الدفعة توافد على مدينة الجزائر دفعات متعاقبة من الجيش الانكشاري اختلف عددها من فترة لأخرى حسب ظروف

---

[22] **DEVOULX (Albert)**: *op. cit.*, pp. 122-123.

[23] *Ibid.*, p. 122.

[24] **التميمي (عبد الجليل)**: "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519"، *المجلة التاريخية المغربية*، عدد 16 ، 1976، زغوان، تونس.

[25] **التر (عزيز سامح)**: *الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية*، ط3، ترجمة د. محمود علي عامر، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1979، ص ص 72- 73.

الإيالة[26]. أما عن أصولهم الإثنية فقد تميزت هي الأخرى بالتنوع بحيث شملت كل المقاطعات العثمانية منها تلك الواقعة في الجزء الأوروبي مثل روم الي (Rumeli) ومورة (Mora) وأدرنه (Edirne) ودموتيكا (Démotika) وصالونيك (Salonique)، ومن مدن بحر إيجه نجد كريت (Crète)، وقبرص (Chypre)، ورودس (Rhodes)، غير أن العدد الأكبر وفد من المدن الأناضولية منها برغمة (Bergama)، إزمير (Izmir)، بورصة، قونية (Konya)، و منمن و غيرها من المدن الواقعة في هذا الجزء[27].

و تمثلت المهمة الأساسية للجيش للإنكشاري في حفظ الأمن في الولاية و صد الحملات الخارجية، كما تعاظم دورهم في الجانب السياسي سواء من حيث احتكارهم للمناصب السامية أو من حيث تدخلهم في تعيين و عزل الحكام، و لم ينحصر دورهم في الجانب العسكري و السياسي فقط بل تعداه إلى باقي الجوانب الأخرى منها الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية حيث ساهموا بمختلف رتبهم في عملية الوقف بنوعيه الذري و الخيري منها الوقف لصالح الجامع الأعظم.

1.3- الإنكشارية:

بلغ عدد وقفيات الجيش على الجامع الأعظم 44 وقفية، أما الواقفين فقد كانوا من رتب مختلفة منها 20 وقفية وردت فيها كلمة الانكشاري غير مقرونة بأية رتبة عسكرية، و من 20 حالة المذكورة وجدنا ستة حالات مقترنة بالنشاط الحرفي الممارس من طرف الواقفون، ففي أواسط ربيع الأول 1115هـ/ جويلية 1703 قام السيد جلابي الانكشاري أمين جماعة الخياطين بن باكير بوقف جلسة حانوت

[26] عن تجنيد المتطوعين و تركيبتهم الإثنية أنظر: **حماش (خليفة)**: "تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني"، *مجلة الآداب و العلوم الإنسانية*، العدد 2، قسنطينة، محرم 1424هـ/ مارس 2003، ص ص 27-46.

COLOMBE (Marcel): « Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjak d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la Régence », *Revue Africaine*, n° 87, 1943, pp. 166-183.

[27] **PARZYMIES (Anna)**: « Contenu ethnique des Odjaq d'Algérie », *Africana Bulletin*, n°29, 1980, p. 103 ; **COLOMBE (Marcel)**: art. cit., pp. 171-172.

بالبادستان داخل محروسة الجزائر على حزابي الحلقة بالجامع الأعظم[28]، و في أواخر صفر 1191هـ/مارس1777م أوقف[29] السيد حسن الانكشاري الجاقماقجي[30] صناعة ابن زروق العينين حوش بوطن بني موسى شطره للمؤذنين بالجامع الأعظم و شطره لأوقاف سُبل الخيرات[31]. كما أوقف محمد الإنكشاري القنداقجي بن سليمان جلسة حانوت مخصصة لضعة القنداقجية[32] قرب القهوة الصغيرة و قرب الحضارين و مرجعه الجامع الأعظم داخل الجزائر المحمية[33].

أما مصطفى الإنكشاري الحفاف بن حمزة فقد أوقف في أواسط محرم 1229 هـ/ديسمبر 1813م حانوتاً مخصصة لصنعة الحفافين قرب باب الجنينة و جعل ريعه لحزابي الحلقة بعد الظهر بالجامع الأعظم[34]. كما أوقف محمد الإنكشاري القزاز بن يوسف في شهر ربيع الثاني 1233هـ/ فيفري 1818م لحزابي الحلقة و للمؤذنين

---

[28] أ. و.ج، و.م.ش، ع 140، و 35.

[29] أ. و.ج، و.م.ش، ع 2/126، و 43.

[30] الجقماقجي هو صناع الأسلحة و بطاريات المسدسات و بائعها.

[31] تعتبر مؤسسة سُبل الخيرات إحدى المؤسسات الخيرية التي انفردت بها مدينة الجزائر دون غيرها من الولايات العثمانية، أسسها الأتراك عام 1584م، و كان الهدف من تأسيسها هو الاهتمام بأوقاف أتباع المذهب الحنفي، و كذا المساجد الحنفية التي كانت تابعة لها... عن هذه المؤسسة و كيفية تسييرها و الأوقاف المُحبسة عليها أنظر:

ZAHRA (Zakia): *D'Istanbul à Alger : La fondation de waqf des Subul al-Khayrāt et ses mosquées hanéfites à l'époque ottomane (du début du XVIII^e siècle à la colonisation française)*, thèse pour obtenir le grade de Docteur, Aix-Marseille Université, 12 juillet 2012.

[32] مأخوذة من الكلمة التركية قونداق و تعني سرير المدفع و كعب البندقية، أما جي المضافة فهي أداة النسب إلى الصنعة، عرف بها صانع الأسلحة و بائعها. أنظر: **بركات (مصطفى)**: *الألقاب و الوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب و الوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار و الوثائق و المخطوطات 1517- 1924م*، القاهرة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، 2000، ص ص 197-198.

[33] أ. و.ج، و.م.ش، ع 149/148، و 50.

[34] أ. و.ج، و.م.ش، ع 146-147، و 82.

بالجامع الأعظم[35]. و في أواخر جمادى الثانية 1242هـ/جويلية 1826م أوقف السيد محمد الإنكشاري الحرار بن عمر بن إبراهيم حانوتاً بسويقة باب الوادي و حدد مرجعه بجماعة المؤذنين بالجامع الأعظم[36].

قام الحاج المعتمر السيد محمد الانكشاري وكيل باي الغرب في أواخر صفر 1190هـ/مارس 1776م بوقف داراً تقع أعلا باب الجديد سند الجبل داخل محروسة الجزائر على الجامع الأعظم[37]. أما محمود الانكشاري فكان ترجمانا لجماعة السويد، و تمثلت وقفيته في جنة بفحص خنيس في أوائل رمضان 1211/فيفري 1797م و مرجعه حزابي الحلقة وقت الظهر بالجامع الأعظم[38].

وردت ثلاث حالات اقترن فيها اسم الإنكشاري برتبة الأب، الأولى لمحمود الإنكشاري بن السيد علي خزناجي الذي أوقف أواسط محرم 1209هـ/جويلية 1794م، جلسة حانوت قريبة من القهوة الصغيرة، على أن يُعطى من ريعها دينار واحد سلطاني لمن يسقي الماء بالقهوة الكبيرة الكابية خارج الباب الجديد أحد أبواب الجزائر، و ما فضل يؤول لصالح الحُبس و يكون المتصرف في ذلك لمفتي المالكية بالجامع الأعظم، و اشترط أنه في حالة بطلان السقي يعطى ريع الوقف للمؤذنين بالحلقة بالجامع الأعظم[39].

و الثانية لعبد الرحمن الإنكشاري بن القايد محمود الذي أوقف في أواخر شوال 1212 هـ/مارس 1798م حانوت يقع خارج باب عزون أسفل فندق بن تركية على حزابي الحلقة بالجامع الأعظم[40]. أما الثالثة فتتمثل في علوي يقع بزنقة الجير أوقفه السيد حسين الإنكشاري بن مصطفى رايس عرف بالباي و جعل الاستفادة من غلته تنتقل مباشرة لحزابي الحلقة و المؤذنين بمنارة الجامع الأعظم[41].

---

[35] أ. و.ج، و.م.ش، ع 152/151، و 34.

[36] أ. و.ج، و.م.ش، ع 1/24، و 2.

[37] أ. و.ج، و.م.ش، ع 39، و 19.

[38] أ. و.ج، و.م.ش، ع 1/19، و 9.

[39] أ. و.ج، و.م.ش، ع 38، و 31.

[40] أ. و.ج، و.م.ش، ع 87، و 19.

[41] أ.و.ج، م.ش، ع 87، و 33.

و أوقف المكرم السيد أحمد الإنكشاري في أوائل صفر 1228هـ/فيفري 1813م جلسة حانوته الواقعة بكجاوة و يعود ريعها بعد انقراض عقبه مناصفة بين حزابي الحلقة و جماعة المؤذنين بمنارة الجامع الأعظم[42]. و في جمادى الثانية 1236هـ/ مارس1821م، أسس حسن الإنكشاري بن أحمد و زوجته جنات بنت جلول وقفية ذرية مشتركة تتمثل في دار بسوق الكتان و حددا مرجعهما لجماعة المؤذنين وقت الظهر و العصر و الصبح بالجامع الأعظم[43]. و في أوائل شعبان 1241هـ/مارس 1826م استفاد كل من الحزابين و المؤذنين من وقفية أخرى لمصطفى الانكشاري بن علي المتمثلة في ثلث الدار الواقعة قرب الكبايطية[44]. و لنفس المرجع أوقف محمد الانكشاري بن حسين في أوائل ربيع الثاني1243هـ/ديسمبر 1827م، وقف ذري يتمثل في دار تقع أسفل حوانيت بابا أحمد[45]. و بفحص عين الأزرق أوقف أحمد يكيجري جنة سنة 1235هـ/1819-1820م مرجعها جماعة المؤذنين بالجامع الأعظم[46].

حرص بعض الواقفين على استفادة عدة مراجع من وقفياتهم، كما هو الحال بالنسبة لمحمد الإنكشاري بن حسن شهر بن حاجي الذي أوقف في أواسط شعبان 1188هـ/أكتوبر 1774م، داراً واقعة بالرحبة القديمة على جماعة المؤذنين بالجامع الأعظم و على ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي[47]. أما المكرم الحاج خليل الانكشاري بن عثمان فاختار أن يكون ريع وقفيته الذرية التي أسسها في أواسط ذي القعدة 1209/ماي 1795م المتمثلة في داره الواقعة بحومة كوشة علي، مناصفة بين فقراء الحرمين و على المؤذنين بصومعة الجامع الأعظم داخل محروسة الجزائر[48].

و جاءت حالة أخرى اقترنت فيها كلمة الانكشاري بالنسب التركي للواقف و هي للسيد عمر الانكشاري بن مصطفى التركي بن عمر الذي أسس وقفا ذريا في أواخر

---

[42] أ. و.ج، و.م.ش، ع 150، و 70.

[43] أ. و.ج، و.م.ش، ع 151-152، و 70.

[44] أ. و.ج، و.م.ش، ع 150، و 5.

[45] أ. و.ج، و.م.ش، ع 132- 133، و 82.

[46] أ. و.ج،.ب.م، ع 14، س 81.

[47] أ.و.ج، م.ش، ع 38، و 8.

[48] أ. و.ج، و.م.ش، ع 1/13، و 53.

ربيع الأول 1198هـ/جانفي 1784م يتمثل في جميع المقاسم من جميع البلاد المعروفة بالمريجة من وطن بني موسى على أن يستفيد من ريعها جماعة الحزابين قبل صلاة الظهر بالجامع الأعظم[49]. و اقترن اسم انكشاري آخر بمدينة عنابة حيث أوقف الحاج سليمان العنابي الانكشاري بن عبد الرحمن بن قاطلان خربة (صايرة دار) تقع بحومة عين عبد الله العلج و جعل ريعه للجامع الأعظم[50].

2.3- الأغوات

ساهم الأغوات[51] بسبع وقفيات، حيث أوقف السيد محمد أغا سنة 1041هـ/1631-1632م داراً تقع قرب باب الوادى و مرجعه الجامع الأعظم[52]، و في نفس السنة أوقف المعظم علي أغا بن يلس التركي داراً واقعة قرب باب الوادي أيضا و مجاورة لدار الطبجية و حدد الإستفادة من ريعها لمن يقرأ القرآن صباحا و مساءً بالجامع الأعظم[53]. كما حبس السيد باكير أغا التركي سنة 1052هـ/1642-1643م داراً مع حانوت مستخرجة منها قرب باب الجزيرة و مرجعه الجامع الأعظم[54].

أما علي أغا الذي أسس أولى الوقفيات في أواسط رمضان 1030هـ/أوت 1621م و المتمثلة في دار بسوق الجمعة فقد حدد مرجعه لكل من الجامع الأعظم[55] و مسجد سيدي رمضان[56]. و أوقف محمد أغا بن خضر و زوجه الولية الزهرا بنت

---

[49] أ. و.ج، و.م.ش، ع 126، و 41.

[50] أ. و.ج، و.م.ش، ع 2/13، و 7.

[51] هو القائد العام للجيش البري و هو لقب شرفي يشترط على صاحبه عدم الخروج من مدينة الجزائر أثناء ممارسته لهذه الوظيفة المحددة بشهرين. أنظر:
SHAW (Thomas): *Voyage dans la Régence d'Alger par le Docteur Shaw*, traduit de l'anglais par J. Mac Carthy, Tunis, Editions Bouslama, 1980, p. 158.

[52] أ. و.ج،.ب.م، ع 14، س 81.

[53] أ.و.ج، م.ش، ع 107/106، و 13.

[54] أ. و.ج،.ب.م، ع 14، س 81.

[55] أ.و.ج، م.ش، ع 39.

[56] يقع مسجد سيدي رمضان في حومة القصبة القديمة و هو مسجد للخطبة، بني قبل قدوم العثمانيين للجزائر. أما عن القائمين عليه فهم وكيل الجامع، و إمام القائم يقوم بدور الخطيب أيضاً، و 5 مؤذنون 3 ليوم الجمعة و 2 لباقي الأيام، و 6 حزّابين و من الموظفين به أيضا ثمانية

محمد آغا داراً و دويرة بحومة البطحا سنة 1048هـ/1639م يرجع ريعها بعد انقضاء المستفيدين مناصفة بين الجامع الأعظم و فقراء المدينة المنورة[57].

و لنفس المرجع أوقف موسى آغا بن خضر التركي في أواسط شوال 1053هـ/1643م عقارين عبارة عن دار و إسطبل عدا البيت المقابل للداخل من الدار بسوق الجمعة[58]. أما محمد آغا بن قاض التركي فقد أوقف في جمادى الثاني سنة 1168هـ/مارس 1755م داراً بحومة حارة السلاوي يعود ريعها بعد انقضاء المستفيدين لصالح الجامع الأعظم[59].

3.3- البلكباشية

ساهم البلكباشية[60] بسبع وقفيات، خمس منها ذرية لصالح الجامع الأعظم تتمثل في تحبيس الحاج إبراهيم بلكباشي بن أوزن علي داراً بحومة الولي الصالح سيدي هلال و كان ذلك في أواسط ربيع الأول 1119هـ/جوان 1707م[61]. و أوقف حسين بلكباشي الآن بن الحاج مصطفى دار بحارة السلاوي في أواسط رجب 1130هـ/ماي 1718[62]، كما أوقف المكرم إبراهيم بلكباشى بن والي التركي داراً واقعة أعلا حوانيت بن رابحة في أواسط رمضان 1144هـ/فيفري 1732[63]، و في أواخر رجب

مقرئيين آخرين خَمسة منهم مُكلفين بقراءة تنبيه الأنام، و واحد مكلف بقراءة صحيح البخاري، و الآخر تولى قراءة كتاب التوحيد، و قارئ أخر مهمته قراءة كتاب سيدي عبد الرحمن، مع عدد من القُراء الثانويين مهمتهم قراءة القرآن الكريم خلال شهر رمضان. أنظر:

DEVOULX (Albert): *op. cit.*, pp.126-128.

[57] أ. و.ج، و.م.ش، ع 89، و 19.

[58] أ. و.ج، و.م.ش، ع 133- 134، و 51.

[59] أ. و.ج، و.م.ش، ع 38، و 11.

[60] هو قائد فرقة مكونة من حوالي 300 انكشاري و كان البلكباشية يتمتعون بعدة اختيارات منها عضويتهم في الديوان... أنظر:

DAN (Pierre): *Histoire de Barbarie et de ses corsaires*, T. 2, Paris, Ed. Carthage, 1968, p. 98.

[61] أ. و.ج، و.م.ش، ع 1/5، و 14.

[62] أ. و.ج، و.م.ش، ع 140، و 20.

[63] أ. و.ج، و.م.ش، ع 148-149، و 12.

1176هـ/ جوان 1763 أسس فيها السيد خليل الإنكشاري بلكباشى شهر بن الشريف وقفاً خيرياً يتمثل في جزء من داره الواقعة قرب كوشة علي[64]، و بفحص القبة أوقفا كل من الزوجين المكرم محمد الإنكشاري البلكباشي المستغانمي بن حسن و الولية آمنة بنت القايد إبراهيم وقفا ذريا في أواخر شعبان 1184هـ/نوفمبر 1770م[65].

أما علي بلكباشي بن سليمان فاختار أن يكون مرجع عناء داره التي أوقفها سنة 1160هـ/1748م لصالح جماعة المؤذنين بالجامع الأعظم، و لنفس المرجع أوقف مصطفى بلكباشي سنة 1207هـ/1793م عناء علوي مع مخزن[66].

4.3- بقية الرتب

ساهم المتقاعدين في الجيش أو المنزول أغا -كما تنعتهم الوثائق- بثلاث حالات، الأولى للمكرم السيد أحمد منزول آغا الحفاف بن محمد الذي أسس وقفاً ذريا في أواخر رجب 1192/جويلية 1778م، يتمثل في شطر جلسة حانوت معدة لصنعة الحفافة الملاصقة لكوشة الجيجلية بسوق التماقين داخل محروسة الجزائر و مرجعه الجامع الأعظم[67]. و الثانية حبسها السيد محمد الإنكشاري منزول آغا بن مصطفى في أواخر ربيع الثاني 1196/مارس 1782م، و تتمثل في ¾ دار قرب القهوة الكبيرة مسامية بانحراف الكوشة الجيجلية محدداً مرجعه بعد انقراض عقبه لجماعة المؤذنين بالجامع الأعظم[68]. أما الثالثة فكانت للمكرم العربي[69] الدباغ منزول أغا بن محمد الذي أوقف في أوائل رجب1197هـ/جوان 1783م ثلثين اثنين من دار واقعة بحدادين باب عزون و يعود مرجعه بعد انقراض ذريته للجامع الأعظم داخل محروسة الجزائر[70].

---

[64] أ. و.ج، و.م.ش، ع 88، و 4.

[65] Archives d'Outre-Mer, Aix-en-Provence, 1MI, B53, Z124.

[66] أ.و.ج، ب.ب.م، ع 14، س 81.

[67] أ. و.ج، و.م.ش، ع 39، و 63.

[68] أ. و.ج، و.م.ش، ع 134/133، و 77.

[69] يظهر من خلال اسمه "العربي" انتماؤه للعنصر المحلي المنتسب إلى الجيش أو لفئة الكراغلة التي تمكنت في نهاية الفترة العثمانية من الوصول إلى أعلى الرتب في الجيش و الإدارة.

[70] أ.و.ج، م.ش، ع 2/134، 135، و 39.

حضر المجندين الجدد أي اليولداش بوقفية ذرية واحدة أوقفها المكرم علي يولداش بن أحمد في أوائل ربيع الثاني 1223هـ/جوان 1808م، و تتمثل في شطر حانوت أسفل دار الإنكشارية المعروفة أسطى موسى قرب باب الجزيرة و مرجعه الحزابيين الذين يقرؤون الحزب وقت الصباح و المساء بالجامع الأعظم[71].

وردت حالة واحدة يعود تاريخها لأواسط رجب1227/جويلية1812م تضمنت اسم المنطقة و الحرفة التي يمارسها و العاهة التي كان عليها الواقف و هي لعلي الجريتلي البوجاقجي[72] الضرير بن أحمد الذي أوقف شطر جلسة حانوت مقابلة لدار الانكشارية أوسطى موسى لصالح حزابي الحلقة بالجامع الأعظم[73]، و ذكر عقداً آخر النِسبة و الرتبة السابقة للواقف حيث ورد اسمه كما يلي: "...السيد عبد الرحمن التركي باش طبجي ببرج الفنار كان بن سلميان" الذي أوقف جنة في أوائل ذي القعدة 1225هـ/نوفمبر 1810م، و بعد انقراض عقبه يرجع شطرها لأهل أوجاقه القاطنين بالبيت لمعروف ببيت أهجي عواز، و الشطر الآخر يرجع بعد وفاة زوجه نفوسة بنت محمد التركي لحزابي الحلقة بعد الظهر بالجامع الأعظم[74].

كما سجلنا حالة واحدة تضمنت فقط النسب التركي للواقف، حيث أوقف السيد عبد الله التركي بن محمد دار (خربة) أعلا عين الجامع المعلق في أوائل شعبان 1126هـ/أكتوبر 1714م، و بعد انقراض المستفيدين ينتقل مناصفة بين ضريح سيدي منصور[75] و حزابي الحلقة بعد الظهر بالجامع الأعظم[76].

---

[71] أ. و.ج، و.م.ش، ع 149/148، و 55.

[72] صانع السكاكين و بائعها.

[73] أ. و.ج، و.م.ش،ع 146-147، و 81.

[74] أ. و.ج، و.م.ش،ع 47، و 30.

[75] يقع ضريح الولي الصالح سيدي منصور بن محمد بن سالم في شارع باب عزون، و في سنة 1846م قامت فرنسا بتهديم مسجد سيدي منصور و ضريحه مع الأسوار المجاورة له، و على إثرها تم نقل رفاة سيدي منصور و رفاة أفراد عائلته المدفونين معه إلى ضريح سيدي عبد الرحمن... أنظر:

DEVOULX (Albert) : *op. cit.*, p. 202.

[76] أ. و.ج، م. و.م.ش،ع 39، و 8.

أسس السيد مصطفى التركي شاوش العسكر بن علي في أواسط شعبان 1218هـ/أكتوبر 1803م وقفاً ذريا مشتمل على بناء و غرس بجنة بفحص حيدرة، أفردها لجماعة المؤذنين بالجامع الأعظم[77]. و أوقف مصطفى شاوش عناء جنة بفحص تيلاوملي على المؤذنين بالجامع الأعظم سنة 1234هـ/1721م[78]. أما المكرم محمد وكيل الحرج الدخاخني فقد اشترى في أواخر شوال 1212هـ/مارس 1792م جلسة حانوت تقع خارج باب عزون أسفل فندق بن تركية ثم أوقفها و جعل الانتفاع من ريعها لحزابي حلقة الظهر بالجامع الأعظم[79].

توضح المعطيات السابقة أن عقارات الواقفين من الجيش تميزت بكثرتها و تنوعها، حيث اشتملت على 47 ملكًا موزعًا على تسعة عشر داراً و أجزاءً منها و اثنا عشر حانوتاً، و عناء علوي و مخزن، و خربة و اسطبل تواجدت في أماكن مهمة بالمنطقة السفلى منها البادستان، و قرب باب الجنينة، و قرب القهوة الكبيرة و الصغيرة، و بكجاوة، و سوق الكتان، و سوق التماقين، و أيضا بالقرب من دار الإنكشارية أوسطى موسى، و بحومة البطحا، كما أوقف بعضهم عقارات بالمنطقة العليا منها قرب جامع القايد صفر، و بحومة كوشة علي، و سوق الجمعة، و حومة سيدي هلال. و تواجدت عقارات أخرى قرب أبواب المدينة منها باب الجديد، و خارج باب عزون، و بسويقة باب الوادي، و تمركزت أخرى في الفحوص أي في ريف دار السلطان منها فحص القبة، فحص خنيس، فحص حيدرة، فحص تيلاوملي، و فحص عين الأزرق. و شملت على جناين و أحواش و قطع أرضية. كما تواجدت عقارات أخرى بالأوطان منها وطن بني موسى.

و ما يلفت الانتباه التنوع و الدقة في تحديد المستفيدين حيث تم تخصيص 13 وقفية للجامع الأعظم بشكل عام بينما خصصت 10 وقفيات للمؤذنين و 9 وقفيات للحزابيين، و 5 وقفيات مناصفة بين المؤذنين و الحزابين و هو ما يفسر حرص بعض الواقفين على أن يستفيد من أملاكهم الحزابين الذين يتلون كتاب الله في أوقات معينة حسبما حددها الواقف و أيضا المؤذنين الذين ينادون للصلاة دون

---

[77] أ. و.ج، م.و.م.ش، ع 1/18، و 33.

[78] أ. و.ج،.ب.م، ع 14، س 81.

[79] أ. و.ج، م. و.م.ش،ع 87، و 15.

غيرهم من موظفي المسجد. كما حرص واقفين على أن يستفيد الجامع الأعظم أو المؤذنين و الحزابين بالجامع و مؤسسات أخرى من ريع وقفياتهم ثلاثة منها للجامع الأعظم و الحرمين مع الإشارة إلى أن اثنين منها خصصت مدينة الرسول دون مكة المكرمة، أما الخمس حالات الأخرى فكانت مناصفة بين الجامع الأعظم و سُبل الخيرات، و بيت أهجي عواز الذي كان يقطنها المُحبس، و ضريح سيدي منصور، و ضريح سيدي عبد الرحمن، و جامع سيدي رمضان و هو ما يبين حرص عناصر الجيش على استفادة عدة جهات خيرية أخرى من نفس الوقفية.

أما الواقفون فقد كانوا من رتب مختلفة من إنكشارية و أغوات و بلكباشية و يولداش و شواش و طبجية مع تفاوت في المساهمة من رتبة لأخرى، و تبين تركيبة أسمائهم ممارسة بعض عناصر الجيش لعدة أنشطة حرفية إضافة إلى مهامهم العسكرية منها: القنداقجية، الجقماقجية، الحفافة، بل و تولوا أمانة بعضها مثل الخياطة[80]، قصد تحسين مستواهم المعيشي. تجدر الإشارة إلى أن هذه الوقفيات أغلبها كانت ذرية ما عدا ثلاث وقفيات جعلت الانتفاع يؤول مباشرة للمرجع و هو ما يعرف بالوقف الخيري.

4. أوقاف الدايات و الموظفون الإداريون على الجامع الأعظم

1.4- الدايات

بدأت مرحلة الدايات سنة 1671 و استمرت إلى غاية 1830، فمن حيث المبدأ كان تعيين الداي في منصبه يتم عن طريق الانتخاب بحضور أغا العسكر و كاهيته و كافة أعضاء الديوان و المفتيين و القضاة و أعيان الناس، غير أن الواقع كان أكثر تعقيدا فاختيارهم كان يتم من طرف الجيش الانكشاري الذي تعاظم دوره في التدخل في السلطة فأصبح يعين و يعزل من يشاء و بذلك كثرة الاغتيالات في صفوف الدايات[81]، و في أغلب الأحيان كان يتولى هذا المنصب ثلاث شخصيات سامية في

[80] عن ممارسة الجيش النشاط الحرفي، أنظر: **غطاس (عائشة)**: المرجع السابق.

[81] **الزهار (الحاج أحمد الشريف)**: *مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، 1168-1246/1754-1830*، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، ص 23.

الإيالة و هم الخزناجي و خوجة الخيل، و أغا العرب[82]، و عندما تنتهي عملية التنصيب يكلف مبعوث يسمى بأغا الهدية بالذهاب إلى الباب العالي للإخبار بوفاة الداي القديم و قيام الديوان بانتخاب الحاكم الجديد[83]، كما يُرسل الباب العالي رموز السلطة الشرعية المتمثلة في فرمان التعيين و السيف و القفطان[84].

احتكر الأتراك منصب الداي و مختلف الوظائف السامية طوال الفترة العثمانية فكانوا يبدؤون مشوارهم في الجزائر جنودا قصد الحصول على الثروة و المسؤوليات، و عندما يتقدمون في السن يصبح بإمكانهم الوصول إلى مختلف المراتب العليا، بما في ذلك منصب الداي[85].

يعتبر الداي صاحب السلطة المطلقة فهو المشرف على حصون المدينة، و تنظيم الجيوش، و مراسلة القبائل المختلفة لتهدئتها و المحافظة على الأمن في الإيالة، و تعيين الوزراء و غيرهم من أعضاء حاشيته[86]، كما يقوم بعزل البايات و يتم ذلك بواسطة إرسال تعليماته إلى أغا المركز أو الحامية ليضع حدا لسلطته[87].

لم تقتصر مهام الدايات على الجانبين السياسي و العسكري بل شملت الناحية الاجتماعية من خلال إسهامهم في الأوقاف لصالح جهات مختلفة منها: الحرمين الشريفين و المساجد، و الثكنات و العيون و السواقي و مختلف المرافق العامة[88]، و قد حظي الجامع الأعظم بأربعة وقفيات للدايات و هي رغم قلتها فإنها

---

[82] **VENTURE DE PARADIS (Jean-Michel)**: *Tunis et Alger au XVIII^e siècle*, Mémoires et observations rassemblés et présentés par Joseph Cuoq, Paris, Sindbad, 1983, p. 204.

[83] **خوجة (حمدان بن عثمان)**: *المرآة*، تقديم و تعريب و تحقيق د. محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، 2005، ص 94.

[84] **شالر (وليام)**: *مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)*، تعريب و تقديم إسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982، ص 43.

[85] **خوجة (حمدان بن عثمان)**: المصدر السابق، ص 94.

[86] نفسه: ص 87.

[87] نفسه: ص 99.

[88] عن إسهام الدايات في الأوقاف أنظر **أمير (يوسف)**: *أوقاف الدايات بمدينة الجزائر و فحوصها من خلال سجلات المحاكم الشرعية 1081هـ-1246هـ/1671م-1830م*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، السنة الجامعية، 2009م/2010م.

تبين مدى احترامهم للجامع الأعظم المالكي المذهب.

ففي أوائل شهر رمضان 1088هـ/1677م أوقف أول داي و هو الداي محمد التريكي (1671-1682) الذي أوقف دار استجد بناؤها تقع قرب باب الوادي و قد جعل مدخول كرائها لأربعة طُلبة يقرؤون القرآن بالجامع الأعظم صباحا و مساء و يكون نصيب كل واحد منهم نصف ريال في كل شهر و نفس القيمة تعطى لثلاثة قراء يقرؤون سورة الإخلاص وقت الزوال[89]، أما الداي إبراهيم باشا (1732-1745) فقد أسس ثلاث وقفيات لصالح الجامع الأعظم الأولى حبسها في أواسط جمادى الثانية سنة 1143هـ/1730م، و تتمثل في رقعة تقع برأس تافورة خارج باب عزون، و من خلال تاريخ عقد الوقفية يظهر أنه أسسها قبل توليه منصب الداي بسنتين. أما الثانية فقد أسسها في رجب 1153هـ/نوفمبر 1740م و أوقف خلالها رقعتين تقعان بفحص أقنان خارج باب الوادي[90]، وفي كلتا الوقفيتين حدد مرجعه بالجامع الأعظم. و تتمثل الوقفية الثالثة في بحيرة تقع ببئر الزرجونة خارج باب عزون و جعل مردودها لأربعة طُلبة يقرؤون الحزب بعد صلاة العصر داخل الجامع الأعظم على أن يقرأ كل واحد منهم ختمة واحدة في كل شهر أي حزبين في كل يوم، و يعطى لكل واحد من كرائها ثلاثة أرباع الريال في كل شهر. و ما تبقى من الكراء يصرفه الإمام على مصالح المسجد[91].

2.4- الموظفون الإداريون

حظي الجامع الأعظم باهتمام الموظفين الإداريين بمختلف مناصبهم نذكر منهم السيد علي أغا الصبايحية كان[92] الذي أوقف في أواسط ذي الحجة 1225هـ/ديسمبر

---

[89] Archives d'Outre-Mer, Aix-en-Provence, 1MI, B46, Z100.

[90] س م ش، ع 1/42، و 23.

[91] س م ش، ع 55، و 20.

[92] أغا الصبايحية يعتبر ثاني منصب سامي بعد الخزناجي، و يعتبر القائد الأعلى لكل فرق ولاية الجزائر سواء كانوا يمثلون الفرسان أو المشاة و بخروجه من مدينة الجزائر يحمل لقب ملك الأرياف، حيث شملت سلطته رقعة جغرافية واسعة امتدت من بوحلوان إلى يسر، و يعمل تحت أوامره سبع قادة يشرفون على الأوطان. تعددت مهام أغا الصبايحية أهمها الإشراف على فرق الفرسان و على شؤون الأهالي و ترأس الحملات الموجهة لتأديبهم و إخضاعهم للسلطة. أنظر:

1810م على جماعة المؤذنين و جماعة الحزابين بالجامع الأعظم[93]. أما الخواجات فقد كانت مساهمتهم بارزة خاصة في نهاية الفترة العثمانية منهم باكير خوجة بن والي التركي الذي أسس في أواخر جمادى الثانية 1133هـ/مارس1721م وقفا خيريا يتمثل في دارا تقع قرب الجامع المعلق يرجع ريعه لأربعة طُلبة يقرؤون الحزب عند باب الجنايز بالجامع الأعظم ختمتين من القرآن لكل واحد في الشهر أربعة أحزاب كل يوم[94].

و لصالح الجامع الأعظم حبّس حسين خواجة حانوتاً قرب الرحبة القديمة، و حبّس إبراهيم خواجة التركي حانوتا بالصاغة، و أوقف يوسف خواجة جلسة حانوت بفندق يني مسلمان. و ساهم صالح خوجة بعناء دار بقاع السور. أما الحاج محمد خواجة فأوقف جنة بفحص بير الدروج[95]. كما حبّس يوسف خوجة بدار الإمارة حانوتا يقع قرب باب الجزيرة سنة 1230هـ/1815م و حدد مرجعه لقُراء الحزب بالجامع الأعظم[96]، و أوقف محمد خوجة وكيل أوقاف الحرمين الشريفين بن إبراهيم التركي وقفا خيريا عبارة عن حانوت معدة لصنعة الحرارين يقع قرب دار الأمارة تؤول لجماعة للمؤذنين و الحزابين بالجامع الأعظم مناصفة بينهما، و كان ذلك في أواسط ربيع الأول 1233هـ/جانفي 1818م[97]. و لنفس المرجع أوقف الحاج يوسف خوجة رقمجي داره الواقعة قرب بن جاور علي[98].

VALLIÈRE (Césaire-Philippe) : *L'Algérie en 1781, Mémoire du consul Césaire-Philippe Vallière*, présentation de Lucien Chaillou, Toulon, Valbertrand, 1974, p. 5 ; **DEVOULX (Albert)** : *Tachrifat. Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger*, Alger, Imprimerie du Gouvernement, 1852, p. 28.

الزهار (الحاج أحمد الشريف): المصدر السابق، ص 48-49.

[93] أ.و.ج، م.ش، ع 145.

[94] أ.و.ج، م.ش، ع 38، و 23.

[95] أ. و.ج،.ب.م، ع 14، س 81.

[96] أ.و.ج، م.ش، ع 38، و 3.

[97] أ.و.ج، م.ش، ع 134/2- 135، و 36.

[98] أ. و.ج،.ب.م، ع 14، س 81.

5. النساء

ساهمت النساء بمختلف انتماءاتهن الاجتماعية في الوقف للجامع الأعظم نذكر منهن أمنة التركمانية[99] بنت أوسط أحمد التي أوقفت في أواسط ذي القعدة 1153هـ/جانفي1741م جميع دارها الواقعة بحارة سيدي محمد بن سالم على طالبين اثنين يقرأنِ حزبين اثنين كل يوم ختمة واحدة لكل منهما ينتفع بها الجامع الأعظم[100]. و من بنات الخواجات نذكر فاطمة بنت إبراهيم خوجة التي أسست في أواخر جمادى الأولى 1121هـ/جويلية 1709م وقفية ذرية تتمثل في دار تقع بحومة سيدي الجربي و بعد انقراض المستفيدين يرجع للجامع الأعظم[101]، و من الواقفات أيضا أمنة بنت حسين خواجة سنة 1140هـ/1728م، و فاطمة بنت أحمد خواجة التي أوقفت دارا تقع قرب سيدي رمضان و مرجعها الجامع الأعظم، أما حنيفة بنت مصطفى خواجة فقد حددت مرجع وقفيتها المتمثلة في عناء دار بزنقة العطش للحزابين و المؤذنين بالجامع الأعظم[102].

6. التعايش بين المذهبين الحنفي و المالكي

تُبين الوقفيات السابقة الذكر مساهمة العثمانيون من جيش و رياس و حكام و موظفون إداريون و بنات الخواجات في الوقف لصالح المجامع الأعظم المالكي المذهب، مع تسجيل تزايد لهذه المساهمة من النصف الثاني للقرن الثامن عشر إلى بداية القرن التاسع عشر. و يمكن تفسير الاهتمام المتزايد للعثمانيين بالجامع الأعظم في الفترة المتأخرة من تاريخ الإيالة بمحاولة التقرب أكثر من العنصر المحلي و جامعهم الأعظم المالكي المذهب، خاصة و أن الفترة عرفت قيام عدة تمردات ضد العثمانيين، و مهما كانت نوايا و أغراض الواقفون فان مساهمة واقفون ينتمون إلى المذهب الحنفي لصالح الجامع الأعظم المالكي المذهب رغم تعدد المساجد الحنفية و وجود

---

[99] تنتمي إلى منطقة تركمانيا الواقعة ما بين تركمانستان و شمال شرق إيران و شمال غرب أفغانستان، كانت إحدى المقاطعات التابعة للدولة العثمانية.

[100] أ. و.ج،.ب.م، ع 14، س 81.

[101] أ.و.ج، م.ش، ع 88.

[102] أ. و.ج،.ب.م، ع 14، س 81.

مؤسسة سُبل الخيرات، يدل أيضا على مدى التسامح الديني[103] للعثمانيين و ضآلة إحساسهم بالتفوق على المستوى الديني مقارنة ببروز تفوقهم على المستوى السياسي و الاجتماعي[104].

و الملاحظ من خلال عقود التحبيس الخاصة بالعثمانيين أنهم أوقفوا أملاكهم طبقًا لأحكام المذهب الحنفي[105]، حيث نقرأ في أغلب العقود ما يلي :"...أشهد شهديه على نفسه (الواقف) أنه حَبّس لله تعالى جميع (الملك)... ينتفع بغلته مدة حياته مقلداً في ذلك بعض أئمة مذهب إمامه أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه"، و أنه لمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن اختيار العثمانيون وقف أملاكهم لما يقتضيه المذهب الحنفي لا يحمل نظرة تعصب لمذهبهم لكونهم هم من جلبوه للجزائر، بل أن السبب يعود أساسا للمرونة التي يتميز بها في مجال الوقف مقارنة بالمذهب المالكي، حيث يمنح المذهب الحنفي للواقف حق الانتفاع بالشيء الموقوف قبل انتقال الاستحقاق إلى الورثة، و يمنح للواقف حق عدم توريث البنات من أية طبقة. أما المذهب المالكي فلا يسمح للواقف بالتحبيس على النفس، كما أنه يمنع المُحَبس من إقصاء إناث الطبقة الأولى فقط[106].

---

[103] اشتهر العثمانيون بسياسة التسامح الديني حتى مع الطوائف الدينية غير المسلمة سواء في مركز الخلافة العثمانية أو في مختلف المناطق التابعة لها، فما بالنا إذا تعلق الأمر بالجامع الأعظم ... عن سياسة التسامح الديني للعثمانيين أنظر: **عزوزي (حسن)**: "ملاحظات حول مسألة التسامح الديني في العهد العثماني"، *بحوث المؤتمر الدولي حول العلم و المعرفة في العالم العثماني*، مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية باستانبول (أرسيكا)، 2000، ص ص 343-373.

[104] **التميمي (عبد الجليل)**: " وثيقة عن الأملاك المحبسة...."، مرجع سابق، ص 166.

[105] الوقف عند الحنفية هو حبس العَين على مُلك الواقف و التبرع بريعها لجهة الخير التي حددها أو سماها. و يتضح من خلال تعريف أبي حنيفة أن المال الموقوف لا يخرج عن مُلك واقفه و يمكنه حق التصرف فيه مادام حياً سواء بالبيع أو الرهن أو الهبة أو الوصية، كما أن الوقف في نظره هو التبرع بالمنفعة و من ثمة فهو تصرف غير لازم. أنظر: **السرخسي (محمد بن أحمد بن أبي سهل)**: *كتاب المبسوط لشمس الدين السرخسي*، ج11، بيروت-لبنان، دار المعرفة، 1414هـ/1993ص27؛ **السريتي (عبد الودود محمد)** : *الوصايا و الأوقاف و المواريث في الشريعة الإسلامية*، ط1، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1997م، ص 161.

[106] **FERCHIOU (Sophie)**: « Catégorie des sexes et circulation des biens habous », in *Hasab wa nasab : parenté, alliance et patrimoine en Tunisie*, sous la direction de Sophie Ferchiou, Paris, Ed. CNRS, 1992, p. 255.

التميمي (عبد الجليل): "إشكاليات نظام التحبيس و تداعياته في المجتمعات المغاربية خلال العصر

هذه المرونة في الأحكام جعلت المذهب الحنفي أكثر استعمالاً ليس فقط من قبل المنتمين إليه من حكام و موظفين ساميين و جيش، بل حتى من طرف المحليين أتباع المذهب المالكي[107]، نذكر منهم السيد أحمد بن المرحوم السيد محمد بن المبارك مفتي المالكية كان الذي أسس وقفية ذرية في أواخر رجب عام 1193هـ/جويلية 1779م تتمثل في دار بحومة كوشة علي وفق شروط المذهب الحنفي[108]. و أيضا وقفية السيد علي البلاغجي صناعة ابن عطية المستغانمي[109]، و وقفية أسيا بنت السيد أحمد بن المقفولجي[110]. هذه الحالات و غيرها تبين نجاح العثمانيين في إدخال مضامين جديدة مستمدة من التشريعات الحنفية التي كانت أكثر ملائمة و طواعية لذهنية و سلوك الناس اليومي[111].

و ودت حالات أخرى توجه فيها الواقفين إلى المحكمة المالكية لتدوين عقود أوقافهم التي كانت وفق أحكام المذهب الحنفي منها: عقد تحبيس سليمان أغا بن عمر التركي الذي تضمن ما يلي : "...حضر الآن بمحضر شهديه بالمحكمة المالكية من البلد المذكور أمام من يجب سليمان أغا المذكور و أشهدهما على نفسه أنه حَبّس لله تعالى جميع الدار المذكورة ينتفع بغلتها مدة حياته مقلدا في ذلك مذهب إمامه أبي

الحديث"، *المجلة التاريخية المغاربية*، العدد 106، زغوان، فيفري-شباط 2002، ص 13.

[107] و الظاهرة ذاتها عرفتها إيالة تونس أيضا فمن بين 328 وقفية مسجلة بتونس 6 منها فقط، أسسوا عقودهم بناء على أحكام المذهب المالكي؛ أي أن معظم الواقفون فضّلوا الأخذ بأحكام المذهب الحنفي في عقود أوقافهم تخلصا من القيود التي يفرضها عليهم المذهب المالكي... أنظر:
FERCHIOU (Sophie): *op. cit.*, p. 255.
قاسم (أحمد): "الوقف في تونس في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر"، *منشور في الوقف في العالم الإسلامي أداة سلطة اجتماعية و سياسية*، دمشق، المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق، 1995، ص ص 7-8؛ **السعداوي (أحمد)**: "المدينة و الوقف في تونس القرن السابع عشر من خلال وثائق الأوقاف"، *العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية و المتوسطية*، الرباط، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكدال، 2005، ص 106.

[108] أ.و.ج، و.م. ش، ع 1/13، و 45.

[109] أ.و.ج، م. ش، ع 32، و 47، مكررة و 55.

[110] أ.و.ج، م. ش، ع 1/28، و 98.

[111] **التميمي (عبد الجليل)**: "إشكاليات..."، مرجع سابق، ص 12.

حنيفة النعمان رضي الله عنه..."[112]. و السيد محمد مبارك مفتي المالكية كان في ربيع الأول 1187هـ/ماي 1773م و التي ورد فيها ما نصه "بعد أن خلص للمعظم الأجل الزكي الأفضل العالم الأشمل السيد أحمد بن العالم العلامة المجد الفهامة سيدي محمد بن المبارك مفتي المالكية كان المذكور في الرسم المحوط هذا به جميع الدار الكاينة قرب ضريح الشيخ البركة المتبرك به سيدي رمضان نفعنا الله به أمين و بحومة القصبة القديمة سند الجبل...حضر بمحضر شهديه و بالمحكمة المالكية إمام الشيخ الفقيه العالم العلامة النزيه الصدر الأوحد الوجيه قاضي المالكية و محرر القضايا الدينية بالجزائر المحمية بالله تعالى حين التاريخ و هو الطاهر بن محمد وفقه الله ... و قلده السيد أحمد المذكور و أشهدهما على نفسه أنه حَبّس و وقف لله تعالى جميع الدار المذكورة ابتداء على نفسه ينتفع بغلتها أو سكناها مدة حياته مقلداً في ذلك بعض أئمة مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه"[113]. أما مرجعه فكان للحرمين الشريفين، و المؤذنين بالجامع الأعظم، و على مسجد سيدي رمضان.

تُعد هذه الوقفية نموذجا واضحا للتعايش المذهبي السائد وقت ذاك فالواقف ينتمي لعائلة ابن مبارك التي تولت و توارثت الإفتاء المالكي بالجامع الأعظم، و اختار محكمة مذهبه لتدوين عقد وقفيته مع اعتماد شروط المذهب الحنفي في الوقف، و من بين المستفيدين من وقفيته مسجدين مالكيين هما المؤذنين بالجامع الأعظم، و مسجد سيدي رمضان. و هي ممارسة تبين أن المحكمة المالكية لم تفرض أية عراقيل على المتوجهين إليها لتسجيل عقود أوقافهم وفق أحكام المذهب الحنفي، و هو ما يعكس التوافق، التسامح الديني و التعايش بين المذهبين الحنفي و المالكي.

خاتمة:

صفوة القول أن العثمانيين رغم أنهم يمثلون السلطة الحاكمة و ما تفرضه هذه الوضعية من تركيز اهتمامهم على كل من المجال العسكري و السياسي، إلا أنهم أسهموا في المجال الاجتماعي، الاقتصادي و الثقافي. فعائدات كراء العقارات الموقوفة على الجامع الأعظم، كانت مصدر مالي ساهم في استمرار نشاط الجامع الأعظم و

[112] أ.و.ج، م. ش، ع 50، و 52.

[113] أ.و.ج، و.م. ش، ع 2/27، و 14.

مواصلة تأديته لوظائفه الدينية و التعليمية و الثقافية خلال الفترة العثمانية، خاصة و أن السلطة لم تخصص ميزانية معينة للإنفاق على مختلف المؤسسات الدينية بما في ذلك الجامع الأعظم، بل تركت ذلك للمبادرات الفردية.

ولعل أهم ما يمكن استنتاجه من العينة المعتمدة هي مسألة التعايش بين المذهب الحنفي مذهب السلطة الحاكمة و المذهب المالكي مذهب الأهالي من حضر و برانية. و الواقع أن استغلال و توظيف الرصيد العثماني سيسمح بعرض نماذج أخرى عن التعايش المذهبي و يوضح السياسة الدينية للعثمانيون في الجزائر. و بالتالي إعادة تقييم الأدوار التي قاموا بها في الجزائر.

قائمة المصادر و المراجع

باللغة العربية:

-الأرشيف الوطني الجزائري، وثائق المحاكم الشرعية

العلبة1/5 الوثيقة 14؛ العلبة 1/13الوثيقة 45، 53؛ العلبة 2/13 الوثيقة 7؛ العلبة 1/18 الوثيقة 33؛ العلبة1/19 الوثيقة 9؛ العلبة1/24 الوثيقة2؛ العلبة 2/27الوثيقة 14؛ العلبة 1/28الوثيقة 98؛ العلبة 32الوثيقة 47؛ العلبة 38 الوثيقة 3، 8، 11، 31؛العلبة 39؛الوثيقة 8، 19، 63؛العلبة 1/42 الوثيقة 23؛العلبة 47 الوثيقة 30؛ العلبة 50 الوثيقة 25؛ العلبة 55 الوثيقة 20؛ العلبة 87 الوثيقة 15؛العلبة 89 الوثيقة 19؛ العلبة 107/106 الوثيقة 13؛ العلبة 2/126 الوثيقة 43؛ العلبة 87 الوثيقة 19، 33؛ العلبة 88 الوثيقة 4؛ العلبة 132-133 الوثيقة 82؛ العلبة 133- 134 الوثيقة 51، 77؛ العلبة 134/2-135 الوثيقة 36، 39؛ العلبة 140، الوثيقة 35؛ العلبة 146-147 الوثيقة81، 82؛ العلبة 149/148 الوثيقة 12، 50، 55؛ العلبة 150 الوثيقة 8؛ العلبة 152/151 الوثيقة 34، 70.

-الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايلك و المال

العلبة 14 السجل 81.

- Archives d'Outre-Mer, Aix-en-Provence

B46, Z100. B53, Z124.

-**إلتر (عزيز سامح)**: *الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية*، ط3، ترجمة د. محمود علي عامر، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1979.

-**التمجروتي (علي إبن محمد)**: *النفحة المسكية في السفارة التركية*، تقديم و تعليق سليمان الصيد، تونس، دار بوسلامة للطباعة و النشر و التوزيع.

-**التميمي (عبد الجليل)**: "وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم"، *المجلة التاريخية المغاربية*، العدد 05، 1980، 154-195.

-**التميمي (عبد الجليل)**: "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519"، *المجلة التاريخية المغربية*، عدد 16، 1976، زغوان ، تونس، 116-120.

-**التميمي (عبد الجليل)**: "إشكاليات نظام التحبيس و تداعياته في المجتمعات المغاربية خلال العصر الحديث"، *المجلة التاريخية المغاربية*، العدد 106، فيفري-شباط 2002، 9- 23.

-**الجيلالي (عبد الرحمن)**: "مدى مساهمة الجامع الكبير في الأحداث الدينية و الثقافية و القضائية في مدينة الجزائر خلال نهاية العهد التركي"، *حقائق مدينة الجزائر*، عدد 18، 1884.

-**الجيلالي (عبد الرحمن)**: "الجامع الكبير بمدينة الجزائر معماريا و تاريخيا"، *مجلة الأصالة*، العدد 8، الجزائر، 1972، 113-127.

-**الزهار (الحاج أحمد الشريف)**: *مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، 1168-1246/1754-1830*، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1980.

-**السرخسي (محمد بن أحمد بن أبي سهل)**: *كتاب المبسوط لشمس الدين السرخسي*، ج11، بيروت- لبنان، دار المعرفة، 1414ه/1993.

-**السريتي (عبد الودود محمد)**: *الوصايا و الأوقاف و المواريث في الشريعة الإسلامية*، ط1، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1997م.

-**الوزان (حسن)**: *وصف إفريقيا*، ترجمة محمد حجي و محمد الأخضر، ط2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1989.

-**أمير (يوسف)**: *أوقاف الدايات بمدينة الجزائر و فحوصها من خلال سجلات المحاكم الشرعية 1081هـ-1246هـ/1671م-1830م*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في

التاريخ الحديث، جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله، السنة الجامعية، 2009م/2010م.

-**بركات (مصطفى)**: *الألقاب و الوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب و الوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار و الوثائق و المخطوطات 1517-1924م*، القاهرة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، 2000.

-**بوحمشوش (نعيمة)**: "مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر"، *منشور في الدولة الجزائرية الحديثة و مؤسساتها سلسلة المشاريع الوطنية للبحث*، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 2007/1954، 279-294.

-**بوحمشوش (نعيمة)**: *الجامع الأعظم بمدينة الجزائر خلال القرنيين الثامن عشر و التاسع عشر ميلادي من خلال وثائق الأوقاف*، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2013-2014.

-**حماش (خليفة)**: "تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني"، *مجلة الآداب و العلوم الإنسانية*، العدد 2، قسنطينة، محرم 1424هـ/ مارس 2003، 27-46.

-**خوجة (حمدان بن عثمان)**: *المرآة*، تقديم و تعريب و تحقيق د. محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، 2005.

-**سعد الله (أبو القاسم)**: *أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر*، ج2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

-**سعداوي (أحمد)**: "المدينة و الوقف في تونس القرن السابع عشر من خلال وثائق الأوقاف"، *العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية و المتوسطية*، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، جامعة محمد الخامس أكدال، 2005.

-**سعيدوني (ناصر الدين)**: "موظفو مؤسسة الأوقاف بالجزائر في أواخر العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف الجزائري"، *المجلة التاريخية المغربية*، العدد 57-58، 1990، 175-192.

-**شالر (وليام)**: *مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)*، تعريب و تقديم إسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982.
-**عزوزي (حسن)**:"ملاحظات حول مسألة التسامح الديني في العهد العثماني"، *بحوث المؤتمر الدولي حول العلم و المعرفة في العالم العثماني*، مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية باستانبول (أرسيكا)، 2000، 343- 373.
-**غطاس (عائشة)**: *الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، مقاربة اجتماعية، اقتصادية*، الجزائر، منشورات ANEP، 2007.
-**قاسم (أحمد)**: "الوقف في تونس في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر"، *منشور في الوقف في العالم الإسلامي أداة سلطة اجتماعية و سياسية*، دمشق، المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق، 1995، 7-55.

باللغة الأجنبية:

-**AUMERAT (M. M.)**: « La propriété urbaine à Alger », *Revue Africaine*, N°41, 1897, 321-330.
-**COLOMBE (Marcel)**: « Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjak d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la Régence », *Revue Africaine*, n° 87, 1943, 166-183.
-**DAN (Pierre)**: *Histoire de Barbarie et de ses Corsaires*, T. 2, Paris, Ed. Carthage, 1968.
-**DEVOULX (Albert)**: *Tachrifat recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger*, Alger, Imprimerie du Gouvernement, 1852.
-**DEVOULX (Albert)**: *Les édifices religieux de l'ancien Alger*, Alger, typographie Bastide, 1870.
-**FERCHIOU (Sophie)** :« Catégorie des sexes et circulation des biens habous », *Hasab wa nasab : parenté, alliance et patrimoine en Tunisie,* sous la direction de Sophie Ferchiou, Paris, Ed CNRS, 1992, 251- 270.
-**PARZYMIES (Anna)**: « Contenu ethnique des Odjaq d'Algérie », *Africana Bulletin*, n°29, 1980, 97-108.
-**RAYMOND (André)**: « Le centre d'Alger en 1830 », *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, n°31, Septembre 1981, 73-84.
-**SHAW (Thomas)**: *Voyage dans la Régence d'Alger par le*

Docteur Shaw, traduit de l'anglais par J. Mac Carthy, Tunis, Editions Bouslama, 1980.

-**VALLIÈRE (Césaire Philippe)**: *L'Algérie en 1781*, Mémoire du consul Césaire Philippe Vallière, présentation Lucien Chaillou, Toulon, Valbertrand, 1974.

-**VENTURE DE PARADIS (Jean Michel)**: *Tunis et Alger au XVIII^{e} siècle*, Mémoires et observations rassemblées et présentés par Joseph Cuoq, Ed. Sindbad, Paris, 1983.

-**ZAHRA (Zakia)**: *D'Istanbul à Alger : La fondation de Waqf des Subul al-khayrāt et ses mosquées Hanéfites à l'époque ottomane (du début du XVIII^{e} siècle à la .colonisation française)*, thèse pour obtenir le grade de Docteur, d'Aix-Marseille Université, 12 juillet 2012.